العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

التحالفات تفرض تنامي العلاقات بين الأردن وسوريا

عمّان بوابة دمشق للانفتاح على المجتمعين العربي والدولي

معبر حدودي وسياسي

يعكس تنامي التواصل بين الأردن والنظام السوري على العديد من المستويات الاقتصادية والأمنية زخما في العلاقات الأردنية - السورية قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تدوير نظام الأسد وقبوله عربيا في مرحلة أولى على أن يتم استيعابه دوليا لاحقا، وهو ما تعمل عمّان عليه بالتنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا.

عمّان – حرص الأردن منذ اندلاع الأزمة في سوريا عام 2011 على الالتزام بموقف الحياد ما أمكن بحكم الترابط الجغرافي والديموغرافي مع جارته الشمالية، إلا أن ذلك لم يجنبه اتهامات دمشق المستمرة له بدعم الإرهاب.

وطول الأزمة وتداعياتها على عمّان، خاصة الاقتصادية جراء إغلاق المعابر الحدودية بين البلدين، وتضاعف عمليات تهريب السلع والأسلحة بسبب تردي الأوضاع الأمنية، دفعا المملكة مؤخرا إلى تغيير واضح في سياستها إزاء التعامل مع نظام بشار الأسد في سوريا.

وجاءت تلك الخطوة مدفوعة بلقاءات العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مؤخرا مع الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين وإطلاعهما على رؤيته وحلوله المقترحة لإنهاء الأزمة.

محمد المومني

الوقت حان لتعود سوريا إلى الحضن العربي

وتعتبر واشنطن عمّان أحد أبرز حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، بينما موسكو هي الداعم الرئيس لنظام الأسد في دمشق.

وشهدت الشهور القليلة الماضية زيارات رفيعة المستوى بين البلدين، أحدثها زيارة وزير دفاع النظام السوري العماد علي أيوب إلى عمّان الأحد، واجتماعه مع قائد الجيش الأردني يوسف الحنيطي، حيث بحثا ملفات منها أمن الحدود بين البلدين الجارين.

وقال الخبير في الشؤون الأمنية فايز الدويري إن المملكة تريد من هذا اللقاء فتح المعابر الحدودية، وإبعاد الميليشيات الشيعية عن الحدود وتأمين خط الغاز، بينما يريد النظام الانفتاح على الدول العربية من خلال البوابة الأردنية، إضافة إلى التنسيق الأمني.

وهذه الزيارة هي الأولى منذ اندلاع الحرب في سوريا، وجاءت في ظل تطورات كبيرة على الجانب السوري بعد أن استطاع النظام فرض سيطرته على محافظة درعا (جنوب)، مهد الثورة في البلاد، إلى جانب قلق أردني واضح خاصة مع وجود الآلاف من المسلحين على حدوده، وحرصه على ألا يتطاير شرر صراع محتمل إلى أراضيه.

واعتبر المحلل السياسي الأردني عريب الرنتاوي أن هناك ضرورة للتعامل الأردني مع النظام السوري في ما يتعلق بالمناطق السورية الجنوبية، حيث "لا ترغب عمّان في التعامل مع ميليشيات طائفية أو قوى دولية، ولهذا لم نر أي تدخل للأردن في أحداث درعا الأخيرة، إذ ترغب عمّان في أن تفرض دمشق سيطرتها الأمنية في هذه المناطق".

وهي معطيات ميدانية تحتم على الأردن ليونة مع النظام السوري، لكنها في الوقت ذاته تؤشر إلى أن عمّان تسعى بالوسائل كافة، وعبر منظومة العلاقات الدولية وارتباطاتها مع واشنطن وموسكو، لإنهاء أزمة أثقلت كاهلها سياسيا واقتصاديا وأمنيا.

وقال عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأعيان الأردني (الغرفة الثانية للبرلمان) محمد المومني إن "حفظ أمن الحدود بين الأردن وسوريا لا يمكن أن يتحقق دون التنسيق بين جيشي البلدين، ولذلك شهدنا لقاء عسكريا هاما جمع قائد الجيش بوزير الدفاع السوري".

وأضاف المومني "الأردن صاحب مصلحة في استقرار سوريا، دمشق عمقنا الجغرافي كما هو حالنا بالنسبة إليهم".

وتابع "لم نغير موقفنا تجاه ما تشهده جارتنا ، ولطالما تحدثنا عن أهمية حل سياسي يحفظ أمنها واستقرارها، وحان الوقت لأن تعود سوريا إلى الحضن العربي".

وفي 2011 اندلعت في سوريا ثورة شعبية تطالب بتداول سلمي للسلطة، لكن بشار الأسد اعتمد الخيار العسكري ، ما دفع بالبلاد إلى حرب مدمرة.وزاد المومني بأن "قادة الدول الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة وروسيا، يدركون أهمية رؤية الملك عبدالله الثاني وحرصه على تحقيق الاستقرار داخل سوريا، وقد نقل مقترحاته خلال اللقاءات التي جمعته بهم مؤخرا".

وأردف "منطقتنا من أكثر مناطق العالم من حيث الأزمات، ولا بد من تغليب المصلحة العامة على أية مناكفات سياسية، وصولا إلى مواقف موحدة تمكننا من تحقيق مرادنا جميعا، وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس المحتلة".

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك (حكومية) وصفي الشرعة أن المرحلة الحالية تشهد إعادة تطبيع للعلاقات الدبلوماسية والأمنية مع سوريا، تمهيدا لفتح الحدود وتسهيل عملية التبادل التجاري.

وربط الشرعة هذه الخطوة بزيارة الملك عبدالله الثاني الأخيرة إلى موسكو في أغسطس الماضي، حيث رأى أنها "كانت للحصول على ضمانات من بوتين لإعادة فتح الحدود، وإجراء ترتيبات أمنية مشتركة مع سوريا".

وتأتي هذه التطورات في وقت يتوقع فيه متابعون أن يقوم الأردن بإعادة ترميم المراكز الحدودية مع سوريا، حيث يتولى مهمة الإعدادات اللوجستية كدلائل على حسن نية.

وبعد أن استعد الأردن لإعادة تشغيل كلي لمعبره الحدودي مع سوريا (جابر – نصيب) على أمل تنشيط الحركة التجارية، قرر في الحادي والثلاثين من يوليو الماضي إغلاقه بالكامل، مرجعا ذلك إلى ما قال إنها "تطورات الأوضاع الأمنية في سوريا ".

ويرتبط البلدان بمعبرين حدوديين رئيسيين هما "الجمرك القديم" ويقابله معبر "الرمثا" في الأردن، و"نصيب" ويقابله "جابر"، وكانت تنشط عبرهما حركة التجارة والأفراد قبل اندلاع الأزمة السورية في 2011.

ولم تستبعد مصادر أردنية أن يقوم وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بزيارة قريبة إلى دمشق للقاء نظيره السوري، وهو أمر مهم وسيكون على ضوء اللقاءات التي جرت في موسكو.

وفي 2019 رفع الأردن تمثيله الدبلوماسي مع سوريا إلى درجة قائم بالأعمال بالإنابة، بعد أن كانت سفارته في دمشق مفتوحة، لكن لا يوجد بها سوى موظفين إداريين فقط.

وبشأن زيارة وزير دفاع النظام السوري إلى عمّان، اعتبر الشرعة أنها "إشارة مهمة إلى حاجة سوريا إلى خدمات أمنية أردنية، خاصة في موضوع الميليشيات المسلحة وإمكانية أن تلعب المملكة دور الوسيط في تسلم الأسلحة منها".

وأرجع محمد الخريشة أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأردنية (حكومية) تطور علاقات بلاده مع سوريا إلى "ثقة جميع الأطراف الإقليمية والدولية باتزان الأردن وكفاءته في تحقيق استقرار المنطقة".

ويجمع محللون على أن الجانب السوري يدرك تماما أن الأردن بوابته للمجتمع الدولي والعربي، وأي إعادة تأهيل لسوريا والنظام ستكون عبر الأردن.

الخلاف على المناطق البحرية بين لبنان وإسرائيل يعود إلى الواجهة

بيروت – عاد الخلاف على المناطق البحرية بين لبنان وإسرائيل إلى الواجهة بعد توقيع الأخيرة عقودا مع شركة هاليبرتون الأميركية للتنقيب عن الغاز، تقول بيروت إنها شملت المناطق المتنازع عليها.

وبحث الرئيس اللبناني ميشال عون الثلاثاء مع رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ووزير الخارجية والمغتربين عبدالله بوحبيب التطورات التي نشأت بعدما أقدمت إسرائيل على تكليف شركة أميركية القيام بتقديم خدمات تقييم للتنقيب عن آبار غاز ونفط في المنطقة المتنازع عليها.

وخصص الاجتماع لدراسة تداعيات الخطوة الإسرائيلية والإجراءات التي سوف يتخذها لبنان عطفا على الرسالة التي وجهها بهذا الخصوص إلى الأمم المتحدة.

وكانت إسرائيل منحت شركة هاليبرتون عقدا للقيام بعمليات تقييم للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها مع لبنان.

واعتبر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط أن فوز هاليبرتون بعقد حفر آبار نفط في المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل يعني دفن آخر شبر سيادة في لبنان.

وأضاف جنبلاط في تغريدة له على تويتر أنها "نفس المنطقة التي كدنا نستعيد قسما منها لولا المزايدات، هذا يعني دفن آخر شبر سيادة في لبنان على ثرواته ومقدراته".

وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري أعلن في بداية أكتوبر الماضي عن اتفاق إطاري للتفاوض على ترسيم الحدود جنوب لبنان برعاية الأمم المتحدة وتحت رايتها وبوساطة من الولايات المتحدة، حيث يواجه لبنان نزاعا حول ترسيم منطقته الاقتصادية الخالصة مع إسرائيل.

وانطلقت الجولة الأولى من المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل بوساطة الولايات المتحدة ورعاية الأمم المتحدة في الرابع عشر من أكتوبر الماضي على اعتبار أن مساحة المنطقة المتنازع عليها المحددة تبلغ حوالي 860 كيلومترا مربعا.

وعقدت الجولة الثانية من المفاوضات يوم الثامن والعشرين من أكتوبر الماضي، وتلتها الثالثة في التاسع والعشرين من نفس الشهر، والجولة الرابعة في الحادي عشر من نوفمبر الماضي.

وأجرى فريق من التقنيين العسكريين والمدنيين دراسات أظهرت أن حق لبنان يتجاوز المنطقة "المتنازَع عليها" المحددة والبالغة 860 كيلومتراً مربعا ليصل إلى 2290 كيلومتراً.

وعقدت الجولة الخامسة في مايو الماضي حيث أصرّ خلالها الوفد اللبناني المفاوض على حقه في حدوده البحرية وفقاً لقانون البحار.

ولبنان وإسرائيل على خلاف حول ترسيم حدود المياه الإقليمية في البحر المتوسط، ويمكن أن تفتح المفاوضات أمام لبنان باب احتياطيات غاز ضخمة وسط أسوأ أزمة مالية يمر بها في تاريخه.

وليد جنبلاط

عقد هاليبرتون يعني دفن آخر شبر سيادة في لبنان

وبدأت إسرائيل خطة تنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط قبل إثني عشر عاما تقريبا بعد اكتشاف حقلين ضخمين للغاز. وتم اكتشاف حقول أخرى في مصر وقبرص، وتنقب الشركات الآن في المياه اللبنانية أيضا.

وأدى ذلك إلى أعوام من التهديدات المتبادلة، إذ تعهد المسؤولون من البلدين بحماية مواردهما وحذروا من أي تجاوزات.

وملف ترسيم الحدود البحرية أحد الملفات الشائكة التي تبقي على حالة الحرب قائمة بين لبنان وإسرائيل، لاسيما في الرقعتين أربعة وتسعة اللتين تقول بيروت إنهما ضمن مياهها الإقليمية الخالصة.

وإحدى المناطق التي ينقب بها لبنان هي منطقة الامتياز رقم 9 المتاخمة لمنطقة بحرية إسرائيلية وتضم مياها متنازعا عليها بين البلدين. ويمس النزاع أيضا منطقتين لبنانيتين لم يجر ترخيصهما بعد.

ويصر لبنان على التمسك بكامل مساحة البلوك 9، فيما تعترض إسرائيل على ذلك وتؤكد أن أي ترسيم قانوني للحدود البحرية بين البلدين سيسمح لها باقتسام الغاز الموجود في تلك الرقعة مع لبنان.

ولدى إسرائيل ولبنان مطالب متنافسة على ثلاثة حقول غاز محتملة في البحر الأبيض المتوسط، يعتقد أنها تحتوي على كميات كبيرة من الغاز.

حزب الله يهدد قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت

بيروت – طلب المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات من المحقق العدلي في جريمة انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار إعداد تقرير حول ما يتم تداوله عن رسالة شفهية وصلته بالواسطة من رئيس وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا.

وقام صفا، الذي يُجاهر حزبه بالاعتراض على مسار التحقيق في قضية تفجير المرفأ، مؤخرًا بتمرير رسالة مباشرة وعبر جهات إعلامية إلى قاضي التحقيق في ملف التفجير طارق بيطار أبلغه فيها أنّ الحزب سيبقى "معارضاً شرساً" لعمل المُحقق العدلي، ناقلاً إليه رسالة حازمة إن "استمرّ في اعتماد أسلوبه المرفوض في التحقيق فإنّ الحزب لن يتوانى عن اقتلاعه" من منصبه.

وكان الإعلامي إدمون ساسين قد كشف في تغريدة عبر حسابه الخاص على تويتر أن حزب الله بعث برسالة تهديد إلى بيطار. وقال ساسين في تغريدته "حزب الله عبر وفيق صفا بعث برسالة تهديد إلى القاضي طارق بيطار مفادها 'واصلة معنا منك للمنخار، رح نمشي معك للآخر بالمسار القانوني وإذا ما مشى الحال رح نقبعك'. فكانت إجابة بيطار 'فداه، بيمون كيف ما كانت التطييرة منو'".

وتتساءل أوساط سياسية لبنانية عن سبب تهجم قيادات حزب الله على المحقق في انفجار مرفإ بيروت والتهديد باستبعاده رغم أنه لم يوجه اتهامات لأي طرف سياسي بالمسؤولية عن الحادثة بما في ذلك حزب الله.

ويشير هؤلاء إلى أن وضع حزب الله نفسه في مواجهة مع المحقق يعزز الشكوك التي تتداولها وسائل إعلام غربية ومحلية بدور ما للحزب في حادثة انفجار مرفأ بيروت.

ولم يرشح عن تحقيقات بيطار ما يؤشر إلى علاقة بين نيترات الأمونيوم التي تسببت في انفجار المرفأ وبين حزب الله، إلا أن الحزب أثار حشر نفسه.

واستدعى بيطار مشتبها بهم، ولم يحدد حتى الآن أي وجهة لمسار التحقيق باستثناء أن ثمة مسؤولين حكوميين يجب مساءلتهم، وربما لاحقا، وليس من بين هؤلاء حتى الآن أي مسؤول من حزب الله.

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أي منها، إلا نادرا، ولم يحاسب أي من منفذيها، لا يزال اللبنانيون وعلى رأسهم أهالي 214 قتيلاً وأكثر من ستة آلاف جريح ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نيترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ؟ ومن كان يعلم بها وبمخاطرها؟ وما هي الشرارة التي أدت إلى وقوع أحد أكبر الانفجارات غير النووية في العالم؟

ويُشكك كثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي أو أمني بارز.

وفاة المشير طنطاوي أول حاكم لمصر بعد مبارك

القاهرة – شُيّع مساء الثلاثاء جثمان وزير الدفاع المصري الأسبق محمد حسين طنطاوي إلى مثواه الأخير، عقب أداء صلاة الجنازة عليه شرقي القاهرة، بحضور رئيس البلاد عبدالفتاح السيسي وكبار المسؤولين.

وتوفي طنطاوي إثر صراع مع المرض عن عمر ناهز 85 عاما. ويعد وزير الدفاع الأطول فترة في تاريخ مصر؛ حيث تولى المنصب لـ21 عاما، ومن الشخصيات الأقرب إلى الرئيس السيسي. وبث التلفزيون الحكومي من مسجد يحمل اسم الراحل شرقي القاهرة مراسم تشييع الجنازة العسكرية، تمهيدا لنقل الجثمان إلى مثواه الأخير بمقابر القوات المسلحة في المنطقة ذاتها.

وأبرز من حضر مراسم الجنازة العسكرية المهيبة الرئيس السيسي ورئيس الوزراء مصطفى مدبولي، ومسؤولون كبار من بينهم وزراء الحكومة، فضلا عن شيخ الأزهر أحمد الطيب، وبابا الأقباط تواضروس الثاني. كما حضر الجنازة عدد ضخم من ممثلي الدول العربية والأجنبية.

وشهدت وفاة طنطاوي نعيا واسعا بالبلاد من مختلف المؤسسات والوزارات والنقابات، فضلا عن السفارات العربية والأجنبية. ولد طنطاوي في الحادي والثلاثين من أكتوبر 1935 وشارك الراحل في حرب 1967 وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر 1973، وأصبح وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة عام 1991، وحصل على رتبة المشير في 1993.

وتسلم طنطاوي السلطة من الرئيس الأسبق حسني مبارك إثر تنحيه عن الحكم تحت ضغط احتجاجات في الحادي عشر من فبراير 2011، قبل أن يسلمها للرئيس الراحل محمد مرسي في يوليو 2012 والذي أحاله إلى التقاعد بقرار رئاسي في الثاني عشر من أغسطس من العام نفسه.